

المستجدات القانونية لل عملات الرقمية المشفرة

The Legal Updates of Encrypted Digital Currencies

نبيل وناس، جامعة باجي مختار عنابة، (الجزائر) nabil.ouanas@univ-annaba.dz

-مخبر الدراسات القانونية المغربية-

تاريخ إرسال المقال: 09-08-2023 تاريخ قبول المقال: 03-09-2023

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على التطورات المتسارعة في المجال الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالعمليات المالية والمصرفية المرتبطة بالبنوك في كل دول العالم حيث أوجد هذا التطور ما يعرف بالعملات الرقمية المشفرة والتي انتشرت على نطاق واسع مما جعل وجوب تأطيرها من الناحية القانونية أمرا حتميا، ونظرا لمميزات هذه العملات خاصة وأن سلطة إصدار العملات العادية تعود إلى الدولة فقط عبر بنوكها المركزية حصرا في حين أن العملات الرقمية المشفرة يمكن لأشخاص طبيعيين إنشاءها عبر برامج رقمية حديثة تسمى هذه العملية "بالتعدين" وهو ما يكسبها طابع الخطورة أثناء التعامل بها الامر الذي يوجب احاطة هذه العملات بضمانات قانونية.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية، العملات المشفرة، البيتكوين، البلوك تشين.

Abstract:

This Study aims to Highlight on the Rapid Developments in the Economic Field, especially with regard to Financial and Banking Operations related to Banks in all Countries of the world Where this Development created what is known as Encrypted Digital Currencies, which spread widely, which made it imperative to Legally frame them In view of the advantages of these Currencies, especially since the authority to issue regular Currencies belongs to the State only through its central banks exclusively, while Encrypted Digital Currencies can be created by natural persons through modern Digital Programs. This process is called "the Mining", which makes it dangerous when dealing with it, which requires that these Currencies be surrounded by Legal Guarantees.

Key words: Digital currencies, Cryptocurrency, Bitcoin, Blockchain.

مقدمة:

ساهم التقدم العلمي لا سيما المرتبط منه بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والحوسبة إلى إحداث تغييرات مست جميع مجالات الحياة حيث انعكس هذا التطور بشكل كبير على المجال الاقتصادي خاصة ما تعلق بالقطاع المالي والمصرفي على وجه التحديد أين تجسد ذلك بظهور طرق جديدة للدفع ونظم لتحويل الأموال ولعل العملات الرقمية بوجه عام والعملات الرقمية المشفرة بوجه خاص تعد من أبرز هذه المستجدات وبالرغم من المخاوف والشكوك التي أثارها هذه العملات على المستوى العالمي نظرا للتقلبات الشديدة في قيمتها وبين من اعتبرها مجرد فقاعة تكنولوجية ظهرت بشكل مفاجئ على يد شخص مجهول الهوية يدعى "ساتوشي ناكاموتو" مطلع سنة 2009 والذي عاد لمسح تواجده بالكامل من على شبكة الإنترنت سنة 2011 حيث لم يتعرف العالم إلى غاية يومنا هذا على ناكاموتو مخترع نظم العملات الرقمية المشفرة، إلا أن هذه العملات بدأت تحوز بصفة تدريجية على ثقة المتعاملين داخل شبكة الإنترنت نظرا لما تحظى به من مميزات وما تقدمه من خدمات ما جعل العديد من المؤسسات المالية عبر العالم تقبلها كوسيلة للدفع.

تجد هذه الدراسة أهميتها من خلال حتمية إيجاد الآلية الملائمة للتعامل مع العملات الرقمية المشفرة والتي أصبحت اليوم واقعا يجب معالجته وتأطيره برؤية وعقلانية دون تهميشه، ذلك أن هذا التهميش لن يؤدي إلى اختفاء ما تثيره هذه العملات من إشكاليات قانونية واقتصادية خاصة مع تسارع انتشارها وتداولها بين الأفراد.

تهدف هذه الدراسة الموسومة بالنظام القانوني للعملات الرقمية المشفرة إلى توضيح أهمية هذه العملات في التعاملات المالية وكذا بيان التكيف القانوني لها ومن ثم التعرف على مدى نجاحها كوحدة نقدية على المستويين الداخلي والدولي وكذلك عرض الضمانات القانونية التي يمكن أن تكون إطار لها.

اعتمدنا في هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بجمع البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة من أجل تفسيرها وتحليلها والوقوف على دلالتها.

نتيجة للتطورات المتسارعة في القطاع المالي والمصرفي وانتشار التعامل بالعملات الرقمية المشفرة فإن الهدف الأساسي من الدراسة يتم بصياغة الإشكالية الرئيسية الآتية:

إلى أي مدى وفقت التشريعات في تأطير العملات الرقمية المشفرة على المستويين الوطني

والدولي؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا هذه الدراسة الى مبحثين المبحث الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للعمليات الرقمية المشفرة اما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان الإطار القانوني للعمليات الرقمية المشفرة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعمليات الرقمية المشفرة

نتناول في المبحث الأول بيان الإطار المفاهيمي للعمليات الرقمية المشفرة حيث نتطرق إلى مفهوم العمليات الرقمية المشفرة (المطلب الاول) وذلك بتعريف العمليات الرقمية المشفرة وتبيان خصائصها وأنواعها، ومن ثم نتطرق إلى تكييف العمليات الرقمية المشفرة (المطلب الثاني) حيث نعرض لمواقف الدول من العمليات الرقمية المشفرة ثم مواقف الهيئات الدولية منها.

المطلب الاول: مفهوم العمليات الرقمية المشفرة

نتعرض في مفهوم العمليات الرقمية المشفرة إلى تعريفها (الفرع الاول) ثم نبين خصائص وأنواع العمليات الرقمية المشفرة (الفرع الثاني)

الفرع الاول: تعريف العمليات الرقمية المشفرة والعمليات المشابهة لها

أولاً: تعريف العمليات الرقمية المشفرة

يمكن أن تعرف العملات الرقمية المشفرة على أنها نوع من العملات المتاحة بشكل رقمي حصرياً عبر شبكة الإنترنت، وليس لها وجود مادي لكن تتمتع بخصائص مماثلة للعملات المادية وتسمى بالإنجليزية (Crypto currency)، وهي تقسم إلى شطرين الأول هو كلمة (Crypto) وهي اختصار لكلمة (Cryptography) أي علم التشفير والشرط الثاني وهو (Currency) وهي العملة.¹

قام البنك المركزي الأوروبي (E.C.B) بتصنيف العملات الرقمية المشفرة بأنها مجموعة فرعية من العملات الافتراضية وذلك ضمن تقرير له حول العملات الافتراضية لسنة 2012 وبالتالي فإن العملات الرقمية المشفرة مثل البيتكوين تعتبر عملة رقمية مرتبطة بالعملات القانونية أو الاقتصاد الحقيقي بشكل مزدوج حيث يمكن شراؤها وبيعها مقابل العملات القانونية كما قدم البنك في تقرير آخر له حول العملات

¹ European Parliament, Cryptocurrencies and blockchain, Legal context and Implications for Financial crime, Money Laundering and tax evasion, July 2018, P20.

الرقمية لسنة 2015 تعريفا لها وذلك بوصفها «تمثيل رقمي للقيمة، لا تصدر من قبل البنوك المركزية أو مؤسسات الإقراض أو مصدري النقود الإلكترونية والتي يمكن أحيانا استخدامها كبديل عن النقد»¹.

كما عرف صندوق النقد الدولي (I.M.F) سنة 2016 العملات الرقمية المشفرة بأنها مجموعة فرعية من العملات الافتراضية وأنها تمثيل رقمي للقيمة تصدر عن مطورين خواص ومقومة في وحدة الحساب الخاصة بهم².

كذلك صنف البنك الدولي (W.B) بتصنيف العملات الرقمية المشفرة على أنها مجموعة فرعية من العملات الرقمية، وعرفها بأنها تمثيل رقمي للقيمة تكون مقومة في وحدتهم الخاصة من الحساب حيث أنها تختلف عن النقود الإلكترونية التي تعتبر وسيلة دفع الكترونية مقومة بالعملات التقليدية، كما صنف البنك الدولي العملات الرقمية المشفرة بأنها عملة رقمية تعتمد على تقنيات علم التشفير³.

ثانيا: تعريف العملات الرقمية المشابهة للعملات الرقمية المشفرة

1. العملات الرقمية

عرف البنك الدولي (W.B) العملات الرقمية على أنها تمثيلات رقمية ذات قيمة محددة في وحدة الحساب الخاصة بها، وتختلف العملات الرقمية عن النقود الإلكترونية المشابهة للعملات القانونية، والتي تستخدم كوسيلة للدفع الرقمي⁴.

2. العملات الإلكترونية

عرفت مجموعة العمل المالي (F.A.T.F) العملة الإلكترونية على أنها تمثيل رقمي للعملة القانونية تستخدم لتبادل القيمة المرتبطة بالعملة القانونية إلكترونيا⁵.

¹ European Central Bank, Virtual Currency Schemes a further analysis, February 2015, P 4.

² International Monetary Fund, Staff Discussion Note: Virtual Currencies and Beyond Initial Considerations, January 2016, P7.

³ World Bank Group, Distributed Ledger Technologies (DTL) and blockchain, Fintech note 1, Washington DC, 2017, P11.

⁴ World Bank Group, Op cit, P25.

⁵ Financial Action Task Force (F.A.T.F), Virtual Currencies Key Definitions and Potential AML/CFT Risks, June 2014, P 4.

المستجدات القانونية للعملات الرقمية المشفرة

كما قام بنك التسويات الدولية (B.I.S) بتعريفها بأنها قيمة نقدية على شكل وحدات ائتمانية تخزن إلكترونياً بحيازة المستهلك، أين يقوم بدفع ثمن القيمة التي تنقص أو تزيد كلما استعملها عند الشراء، أو في حالة تخزين قيمة جديدة عليها¹.

3. العملات الافتراضية

عرفت مجموعة العمل المالي (F.A.T.F) العملة الافتراضية على أنها تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها إلكترونياً أو رقمية وتعمل كوسيلة للتبادل ووحدة للحساب ومخزن للقيمة، ولا يوجد لها أساس من الناحية القانونية لدى الدول، ولا تصدر بضمان من أي دولة من الدول ويتم التعامل بها بالاتفاق فقط داخل مجتمع مستخدمي العملة الافتراضية وجوهر الاختلاف بينها وبين العملة القانونية لأي بلد بعدم وجود الغطاء القانوني لها².

كما عرف البنك المركزي الأوروبي العملات الافتراضية بأنها نوع من العملات الرقمية غير المنظمة، والتي في العادة تصدر ويتحكم فيها مطوروها وتستخدم وتقبل بين أعضاء مجتمع افتراضي معين³.

الفرع الثاني: خصائص وأنواع العملات الرقمية المشفرة

أولاً: خصائص العملات الرقمية المشفرة

1. العملات الرقمية المشفرة عالمية: لا ترتبط العملات الرقمية المشفرة بموقع محدد للمعاملات لأنها غير مصرح بها من قبل موقع أو بنك مركزي، لذلك لا يمكن لأي دولة حظر معاملاتها أو التحكم بها لأنه غير مصرح بها، حتى يمكن التعامل معها مثل عملتك المحلية⁴.

2. العملات الرقمية المشفرة سرية وخاصة: تتمتع العملات الرقمية المشفرة بالطابع الخصوصي حيث لا يمكن لأحد الاطلاع على المحافظ الإلكترونية المتواجدة بها فكل عملية تحويل تتم بين شخصين

¹ Bank for International Settlements (B.I.S), Implication for Central Bank of the development of electronic Money, Basle, 1996, P 13.

² Financial Action Task Force (F.A.T.F), Op cit, P 4.

³ European Central Bank, Virtual Currency Schemes, October, 2012, P 13.

⁴ منصور علي منصور شطا، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات (الواقع وأفاق المستقبل)، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر، العدد السابع والثلاثون، الجزء الأول، يناير 2022، ص1808.

المستجدات القانونية للعمليات الرقمية المشفرة

تسجل في سجل عام يسمى "البلوك تشين"، ولا يحتاج هذا السجل إلى اسم وهوية أو بيانات الشخص، وإنما كل المعلومات الشخصية عبارة عن أرقام ورموز لا يعرف اسم أصحابها ولا هويتهم¹.

3. **التشفير:** تعتمد العملات الرقمية المشفرة على تغيير شكل المعلومات الخاصة بالعملية إلى شكل مغاير باستخدام ما يعرف "خوارزميات التشفير" وهذا يتطلب توفر قيم معينة تستخدم كمفتاح عملية التشفير، ونتيجة عملية التشفير تتحول البيانات من بيانات مفتوحة إلى أخرى مشفرة لحجب الاطلاع عليها من الأشخاص غير المسموح لهم بذلك².

4. **العملات الرقمية المشفرة منخفضة الرسوم:** لا توجد رسوم على التعامل بالعملات الرقمية المشفرة عكس العملات التقليدية التي تفرض رسوم على استخدامها³.

5. **العملات الرقمية المشفرة عملات لامركزية:** تتميز هذه العملات بعدم وجود سلطة مركزية تصدر عنها أو تشرف على تداولها فهي تصدر عن جهة مجهولة كما أنها عبارة عن عملات رقمية تشفيرية هدفها السماح للمستخدمين إرسال مبالغ مالية لبعضهم البعض على الانترنت عبر شبكة "النود للنود" دون الحاجة إلى سلطة مركزية لمراقبة عمليات الدفع والتحويل وهذا مع المحافظة على سريتها⁴.

ثانياً: أنواع العملات الرقمية المشفرة

بالإضافة إلى عملة البيتكوين الشهيرة والتي تعد أول عملة رقمية مشفرة ظهرت توجد هناك العديد من العملات الرقمية المشفرة وتتناول فيما يلي أهم هذه العملات وأكثرها تداولاً:

1 خالد محمد حمدي صميذة محمد، تداول العملات المشفرة وخطره على الأمن المجتمعي، حولية كلية الدعوة الإسلامية، جامعة الأزهر المجلد الثاني العدد 33، 2021، ص232.

2 منصور علي منصور شطا، مرجع سابق، ص1808.

3 عبد الله أحمد محمد عبد الله ربيعي، حقيقة البيتكوين وحكم التعامل به (دراسة فقهية مقارنة) ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية بنين أسوان، جامعة الأزهر، العدد الثالث، 2022، ص2491.

4 منصور علي منصور شطا، مرجع سابق، ص1809.

1. عملة الايتكوين

تعتبر من أشهر العملات الرقمية المشفرة في وقتنا الحالي، وهي من أوائل العملات المشفرة البديلة وهي عملة رقمية أنشأت في أكتوبر 2011 بواسطة المهندس السابق لدى جوجل "تشارلز لي" وتتميز هذه العملة عن البيتكوين بأن عملية التعدين فيها أسهل وارخص، وهي تعتمد على خوارزميات تشفير مختلفة تماما عن تلك المستخدمة في البيتكوين كما تصنف بأنها أسرع في التبادل مما زاد من قبولها¹.

2. عملة الريبل

ظهرت عملة الريبل في عام 2013 واستطاعت أن تحتل المرتبة الثالثة في عالم العملات الرقمية من حيث السيولة، تختلف هذه العملة عن عملة البيتكوين من حيث النظام المصرفي فعملة البيتكوين تستهدف استبداله أما الريبل فلا تريد إلغاءه بل دعمه، لا يمكن استبدال عملة الريبل خلافا لبقية العملات الاخرى حيث تستعمل كشبكة دفع ونظام ألي لتجارة العملات².

3. عملة الإيثريوم

تم تقديم عملة الإيثريوم من قبل (Vitali Kbuterin) وهو عالم حواسيب روسي الأصل كندي الجنسية حيث تأسست بتاريخ 30 جويلية 2015 فهي عبارة عن منصة برمجة غير مركزية تضطلع بإنشاء العقود الذكية والتطبيقات الموزعة على رمز التشفير الخاص بها، وهذا ما يميزها عن البيتكوين ولقد حظيت هذه العملة منذ سنة 2017 بشعبية وشهرة كبيرة حتى أصبحت اليوم ثاني عملة رقمية مشفرة من ناحية التداول ومن ناحية المبدأ لا تشبه البيتكوين، بل هي مجرد وسيط مالي ضروري من أجل تشغيل العقود الذكية³.

¹ عبد الله بن سلمان بن عبد العزيز الباحث، النقود الافتراضية مفهومها وانواعها وأثرها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد 1، 2017، ص30.

² عبد المالك تويي، منصف شرفي، أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية البيتكوين نموذجا، مجلة الاقتصاد الصناعي، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة 1، المجلد 11، العدد 1، 2021، ص 187.

³ نور الدين صويلحي، أثر تعدين البيتكوين Bitcoin، والعملات الافتراضية على استقرار النظام النقدي العالمي، مجلة أفاق علمية المركز الجامعي تمنغاست، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، 2018، ص225.

المطلب الثاني: تكيف طبيعة العملات الرقمية المشفرة

نتطرق في هذا المطلب إلى التكيف النقدي للعملات الرقمية المشفرة (الفرع الاول) ثم تكيف جهة اصدار هذه العملات (الفرع الثاني).

الفرع الاول: التكيف النقدي للعملات الرقمية المشفرة

أولاً: مدى تكيف العملات الرقمية المشفرة كشكل جديد من النقود بتوافر ضوابط

إن للنقود ضوابط مالية وقانونية خاصة من أجل تداولها بين الأفراد ومنها هذا الضوابط أن تكون النقود قابلة للقياس والقبول العام كوسيط للتبادل ووسيلة للدفع وأداة لإبراء الذمة دون وجود ما يحول من قيامها بدورها، وعليه تعتبر العملات الرقمية العادية هنا صورة جديدة من صور النقود بتوافر ضوابطها¹ الا ان هذه الضوابط لا تتوفر بالنسبة للعملات الرقمية المشفرة والتي نجد ان العديد من الهيئات والمؤسسات المالية على المستوى الوطني او الدولي تستبدها تماما من التصنيف النقدي للعملات.

ثانياً: مدى تكيف العملات الرقمية المشفرة ضمن أشكال النقود الرسمية

يسود الاعتقاد لدى البعض أن العملات الرقمية هي شكل قانوني من النقود، وتتم عملية الدفع التقليدية من خلال تداول الأموال بين المستخدمين، أي أن المشتري يسلم المال مقابل سلع أو خدمات من البائع، وهذا يختلف عن العملة الرقمية حيث تتم عملية الدفع بطريقة مختلفة أين تكمن نقطة الاختلاف الرئيسية في شكلها، يتم تخزين العملة الرقمية في مخزن إلكتروني بصورة رقمية مشفرة، وبالمقابل تتوافق العملة الرسمية والعملية الرقمية في عملية الإيداع مع جهات إصدارها².

إلا أنه من غير الممكن الموافقة على هذا الاتجاه وذلك لاختلاف عملية التداول بين النقود والنقود الرقمية المشفرة³.

¹ أحمد السيد لبيب إبراهيم، الدفع بالنقود الإلكترونية الماهية والتنظيم القانوني دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 112.

² عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الاماراتي والمقارن (دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة ماجستير في القانون الخاص، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 39.

³ أحمد السيد لبيب إبراهيم، مرجع سابق، ص 108.

الفرع الثاني: تكييف طبيعة جهة اصدار العملات الرقمية المشفرة «المعدنين»

تصدر العملات الرقمية المشفرة عبر شبكة الإنترنت بواسطة برامج أعدت من قبل مؤسسي هذه العملات حيث تمكن هذه البرامج الأشخاص من إصدار العملة الرقمية المشفرة بما يسمى بعملية «التعدنين» بواسطة أجهزة الحواسيب الآلية في حل مسائل حسابية دقيقة يحصل المعدن مقابل حلها على عملة رقمية مشفرة واحدة تخزن في محفظة رقمية خاصة بهذه العملات مستخدمين في ذلك تقنية «البلوك تشين»، حيث تقوم هذه التقنية بوظيفة الرقابة على جميع تحركات العملة التي يتم تداولها للحد من إعادة استخدامها مرة أخرى أو لمنع تزويرها¹.

باعتبار أن حق إصدار العملات النقدية محصورا بيد البنك المركزي في الدولة فإنه يمكننا القول أن العملة الرقمية المشفرة عملة غير رسمية وتخالف قانون الدول، ومن الأسباب التي يستند عليها هنا أن مصدر العملة الرقمية المشفرة مجهول، ولا تعتبر عملة رسمية صادرة من دولة معترف بها دوليا بالإضافة إلى ذلك أنه ليس لها أي عنصر من عناصر الغطاء النقدي المنصوص عليه في قوانين الدولة².

المبحث الثاني: الإطار القانوني للعملات الرقمية المشفرة

نتناول في هذا المبحث التأطير القانوني للعملات الرقمية المشفرة وذلك من خلال بيان مواقف الدول والهيئات الدولية تجاه هذه العملات (المطلب الاول)، ومن ثم المخاطر والضمانات القانونية التي يمكن ان تحد من مخاطر التعامل بالعملات الرقمية المشفرة (المطلب الثاني).

المطلب الاول: مواقف الدول والهيئات الدولية من العملات الرقمية المشفرة

نتناول في هذا المطلب بيان مواقف الدول من العملات الرقمية المشفرة وذلك في كل من ألمانيا والصين والإمارات العربية المتحدة والجزائر، ثم نعرض مواقف الهيئات الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ثم المجلس العالمي لحوكمة العملات الرقمية.

¹ أيسر عصام داوود سليمان، التنظيم القانوني للنقود الإلكترونية، دار الكتب القانونية للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص 121.

² عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي، مرجع سابق، ص 43.

الفرع الاول: موقف الدول من العملات الرقمية المشفرة

أولاً: موقف دولة المانيا الاتحادية من العملات الرقمية المشفرة

أقرت ألمانيا التي اعترفت رسمياً بعملة البيتكوين كعملة رقمية، أنها قد تفرض ضرائب على الأرباح التي يمكن أن تحققها الشركات المتعاملة بالعملات الرقمية المشفرة مع إعفاء الأفراد من تلك الضرائب على المعاملات بها¹.

ثانياً: موقف جمهورية الصين الشعبية من العملات الرقمية المشفرة

تعتبر الصين من أنشط الدول في العالم في مجال تعدين وتداول عملة البيتكوين لكن الحكومة الصينية تزايدت شكوكها بشأن تداول هذه العملة بحيث أقرت منذ سنة 2017 سلسلة من الإجراءات التنظيمية لتضييق الخناق على الأنشطة المرتبطة بهذه العملات على الرغم من انخفاض تداول عملة البيتكوين في السنوات الأخيرة إلا أن الصين لا تزال تمتلك أكبر مجتمعات تعدين العملات الرقمية المشفرة في العالم بنسبة تصل إلى 60% من قدرات التعدين في العالم وهي أكبر بكثير من تلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا حيث لا تتجاوز قدراتهم في مجال التعدين 10% لكل منهما، وفي سنة 2021 دعا مجلس الدولة الصيني إلى حملة قمع كل عمليات تعدين وتداول عملة البيتكوين وذلك بعد فترة وجيزة من تعهد ثلاث جمعيات صناعية صينية مدعومة من الدولة بفرض قيود أكثر صرامة على تداول العملات الرقمية المشفرة².

يمكن القول أن موقف الصين المشكك والمرتاب من العملات الرقمية المشفرة يأتي مصاحباً في الوقت نفسه بتطوير قدراته الخاصة في هذا المجال، وذلك ما أكده إعلان الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في اجتماع لأعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي الحاكم أنه يريد أن تكون البلاد "صانعة قواعد" عبر تكنولوجيا البلوك تشين مما يشير إلى أن هذه التكنولوجيا ستصبح بنحو متزايد ساحة رئيسية في سباق البلاد ضد الولايات المتحدة الأمريكية للتفوق التكنولوجي³.

¹ منصور علي منصور شطا، مرجع سابق، ص1842

² Alice Ekman, China's Blockchain and Cryptocurrency Ambitions the first mover advantage, European Union Institute for Security Studies (EUISS), 2021, P 5-6.

³ Alice Ekman, Ibid, P3.

ثالثا: موقف دولة الامارات العربية المتحدة من العملات الرقمية المشفرة

شجعت دولة الإمارات العربية المتحدة على استخدام تقنية "البلوك تشين" داخل القطاع البنكي والمالي وترسيخ مفاهيم "الاقتصاد الرقمي" حيث تبنت حكومة إمارة دبي سنة 2016 ثم الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات من بعدها سنة 2018 تقنية "البلوك تشين" وسخرتها في تسهيل الخدمات الحكومية الرقمية.

وتعتمد الاستراتيجية الإماراتية على شبكة البلوك تشين الخاصة أو المغلقة التي تستخدم في تعدين العملات الرقمية المشفرة حيث تختلف كثيرا عن شبكة البلوك تشين العامة بهدف ضمان سرية المعلومات وعدم التمكين الغير مرغوب فيهم من دخول الشبكة واستخدام بياناتها وهذا يعتبر بمثابة مفتاح جوهري لدخول الامارات لعالم العملات الرقمية المشفرة والمعتمدة على شبكة أمنة مثل البلوك تشين والتي يمكن من خلالها إدارة عملة وطنية رقمية بشكل آمن، وكانت حكومة إمارة دبي قد أعلنت سنة 2017 عن مبادرة لإطلاق عملة قانونية رقمية مشفرة تحت اسم (Em Cash) ستكون مطروحة للجمهور ويمكن استخدامها في المدفوعات التجارية والرسوم الحكومية وفي التحويلات المالية¹.

رابعا: موقف دولة الجزائر من العملات الرقمية المشفرة

تضمن قانون المالية الجزائري لسنة 2018 حظر التعامل بالعملات الرقمية المشفرة وتداولها فقد جاء فيه منع شراء هذه العملات وبيعها وحيازتها وتداولها².

إلا أن الوزير الأول الجزائري "أيمن بن عبد الرحمان" أوضح في كلمة ألقاها خلال افتتاح أشغال الندوة حول التحديات المستقبلية للبنوك المركزية والتي ينظمها بنك الجزائر بمناسبة الذكرى 60 لتأسيسه أنه من بين أهم الورشات المفتوحة أمام بنك الجزائر يجدر ذكر ورشة "رقمنة المدفوعات"، والسعي إلى اعتماد الشكل الرقمي للعملة النقدية التي سيتولى تطويرها واصدارها وتسييرها ومراقبتها تحت مسمى "الدينار الرقمي الجزائري"³.

¹ علي محمد الخوري، المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، الامارات العربية المتحدة، 2021، ص131،132.

² عاصم عادل محمد العضال، العملات الرقمية الافتراضية، طريق لتمويل الارهاب، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، جامعة الزيتونة، المجلد 1، العدد 1، 2020، ص 40.

³ موقع وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ الاطلاع: 2023/07/06 على الساعة: 16:45

الفرع الثاني: موقف الهيئات الدولية من العملات الرقمية المشفرة

أولاً: موقف صندوق النقد الدولي من العملات الرقمية المشفرة

لم يتخذ صندوق النقد الدولي أي موقف سواء بتأييد أو الرفض تجاه العملات الرقمية المشفرة إلا أنه ناقش مميزاتا وعيوبها وأشار إلى أنها تمثل تطور في التجارة الإلكترونية وأنها تتميز بالسرعة وسهولة إتمام التعاملات التجارية، ودعا الصندوق الجهات المسؤولة إلى تنظيمها ومراقبتها وبيان عيوبها ومزاياها وكذلك التعاون الدولي لسن التشريعات التي تكافح مخاطرها¹.

كما طرح الصندوق استطلاع شمل 74 دولة سنة 2020 إلى أن غالبية الأشخاص المالكين أو المستخدمين لأصول مشفرة موجودون في الأسواق الناشئة، وحذر الصندوق من أن الاتجاه السريع إلى العملات الرقمية المشفرة يرفع مخاطر التشفير، ويقر بأن الاعتماد على العملات الرقمية المشفرة أصبح التوجه السائد لدى الأسواق الناشئة وهذا ما سيسهل على المواطنين التخلي عن العملة المحلية ما يضعف قدرة البنوك المركزية على تنفيذ السياسات النقدية، ويخل بالاستقرار النقدي كذلك الأمر بالنسبة للمستهلكين².

ثانياً: موقف الاتحاد الأوروبي من العملات الرقمية المشفرة

أصدر وزراء مالية الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع لهم في عام 2015 قرارا يقضي بضرورة سن تشريعات تشدد على العملات الرقمية المشفرة وذلك لكثرة تداولها واستخدامها في تمويل المنظمات الارهابية، وقد حظر أيضا البنك المركزي الأوروبي على الدول الأعضاء إصدار عملات رقمية مشفرة مما أحبط محاولات إصدارها³.

1 عاصم عادل محمد العضائبة، مرجع سابق، ص38.

2 منصور علي منصور شطا، مرجع سابق، ص1845.

3 عاصم عادل محمد العضائبة، مرجع سابق، ص38.

ثالثا: موقف المجلس العالمي لحوكمة العملات الرقمية

أنشأ المنتدى الاقتصادي العالمي أو منتدى دافوس الاقتصادي بسويسرا مجلسا عالميا لحوكمة العملات الرقمية يضم أكثر من 40 بنكا مركزيا ومنظمات دولية وباحثين أكاديميين ومؤسسات مالية ويهدف المجلس لتطوير إطار عملي لاعتماد العملات الرقمية.

وقد صرح مؤسس والرئيس التنفيذي لمنتدى دافوس الاقتصادي العالمي المنعقد سنويا بسويسرا "كلاوس شواب" بأن: «العملة الرقمية أصبحت مجال للاهتمام العالمي، ولا بد من وضع إطار عمل شامل ومتمين لحوكمة العملات الرقمية»¹، أي أن المجلس العالمي لحوكمة العملات الرقمية لم يتحدث عن العملات الرقمية المشفرة بتحديد بل تحدث عن العملات الرقمية بصفة عامة فقط.

المطلب الثاني: العملات الرقمية المشفرة بين مخاطر التعامل والضمانات القانونية

نتعرض في هذا المطلب إلى المخاطر التي يمكن أن تتجم عن العملات الرقمية المشفرة تجاه المستخدمين (الفرع الاول)، ثم الضمانات القانونية التي يمكن أن تحمي العملات الرقمية المشفرة (الفرع الثاني) فيما يلي:

الفرع الاول: المخاطر الواقعة على مستخدمي العملات الرقمية المشفرة

تنتج مخاطر قانونية عديدة جراء التعامل بالعملات الرقمية المشفرة وذلك باعتبار أن العلاقات القانونية التعاقدية الناشئة بين مستخدمي العملات الرقمية المشفرة والمصدرين لهذه العملات هي علاقات متشعبة ومعقدة، ومن أمثلة هذه المخاطر انتهاك القوانين واللوائح مثل جرائم غسل الأموال، وتمويل الإرهاب وإفشاء أسرار العميل وانتهاك السرية، ومن ناحية أخرى فإن هذه المخاطر قد تتولد أيضا عندما تنظم حقوق والتزامات الأطراف المختلفة المتعاملة بالعملات الرقمية المشفرة بطريقة غير دقيقة وغير مضبوطة، أين تصبح معها الحقوق والالتزامات الخاصة بكل طرف غير واضحة وغير مفهومة².

¹ علي محمد الخوري، مرجع سابق، ص125.

² لافي محمد درادكه، تحديات مواكبة التنظيم القانوني للتطور التكنولوجي للعمل المالي والمصرفية: البيتكوين (العملة الرقمية) أنموذجا على الاستخدام الآمن بضمانات تكنولوجية في غياب الضمانات القانونية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ملحق خاص، العدد 3، الجزء الاول، مايو 2018، ص 348.

ومن الأمثلة التي شهدها العالم عن المخاطر التي قد تقع على مستخدمي العملات الرقمية المشفرة هو ما حصل مؤخرا بعد انخفاض أسعار هذه العملات فقد أشهرت منصة تداول العملات الرقمية المشفرة (FTX) الأمريكية إفلاسها واختفاء ما لا يقل عن مليار دولار من أموال العملاء في هذه المنصة، حيث حصل الإفلاس بعد تعثر هذه الأخيرة عن جمع مليارات الدولارات لدرء الإفلاس بعد أن سارع المتداولون لسحب 6 مليارات دولار منها خلال 72 ساعة فقط بعد علمهم بعملية الاحتيال، وصدرت منصة (FTX) بيانا رسمي لها عبر موقع تويتر أعلنت فيه ان شركة تداول العملات الرقمية المشفرة التابعة لها «الأميدا» ونحو 130 من شركاتها الأخرى بدأت إجراءات طوعية بشأن الإفلاس بموجب الفصل 11 من قانون ولاية «ديلاوير» الأمريكية.

وهنا انقسم الخبراء في هذا الشأن إلى فئتين الأولى تدافع عن سوق العملات الرقمية المشفرة معتبرة أن هذه المشاكل تحدث في كل الأسواق الأخرى وان سبب ما حصل يعود إلى غياب التأطير القانوني لتكنولوجيا البلوك تشين، أما الفئة الثانية فتري أن ما حصل مع منصة (FTX) يعد دلالة واضحة على هشاشة هذه الاسواق وعدم جديتها وأنها ستؤول إلى الزوال¹.

كما أعلنت منصة العملات الرقمية (Block.Fi) إفلاسها رسميا حيث بدأت المنصة و 8 شركات تابعة لها، وإجراءات الحماية من الدائنين تحت الفصل 11 من القانون السالف الذكر وبالتالي تكون المنصة ثاني منصة تنهار بعد منصة (FTX) في خلال شهر نوفمبر 2022 وهذا ما تسبب في زعزعة استقرار سوق العملات الرقمية بالإضافة إلى كل هذه المخاطر والخسائر فإن سوق العملات الرقمية المشفرة تفقد ما يقارب 3,7 مليار دولار جراء الاحتيال والقرصنة خلال سنة 2022².

¹ موقع الحرة تاريخ التصفح: 2023/07/07 على الساعة: 16:15

<https://www.alhurra.com/business/2022/11/12/%D8%A5%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%B3-ftx-%D9%8A%D9%82%D8%B3%D9%85>

² موقع روسيا اليوم تاريخ التصفح: 2023/07/07 على الساعة: 16:05

<https://arabic.rt.com/business/1412180-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D8%B1-ftx-%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%81%D8%B1%D8%A9-blockfi-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A5%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%87%D8%A7-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A7/amp/>

الفرع الثاني: الضمانات القانونية المتعلقة بحماية العملات الرقمية المشفرة

أولاً: الضمانات القانونية على المستوى الداخلي

تتمثل الضمانات القانونية لحماية العملات الرقمية المشفرة على المستوى الوطني بوضع ترسانة قانونية تضبط عمليات استخدام هذه العملات منذ إنشائها مرور بتداولها بين المتعاملين إلى غاية آخر مرحلة تمر بها، أين يلاحظ وجود هذه الضمانات القانونية في مجال العملات الرقمية العادية غير المشفرة أو المفتوحة حيث توجد دول اعطت تعليمات بالدفع عبر الهواتف الذكية وكذلك نظام الدفع والتحويل الالكتروني للأموال، كما توجد قواعد توفير خدمة الدفع عبر الوسائط الرقمية، وضوابط للرقابة على العمليات المصرفية الرقمية وهو ما يحتسب لمصلحة التشريعات التي اتبعت أسرع وأيسر السبل في التشريع وذلك بسن قوانين أو تعليمات أو وضع ضوابط من قبل الجهات المالية الرقابية المختصة حيث تسمح هذه الآليات القانونية بتتبع التطورات التقنية للعملات الرقمية وتحقق عنصر "السرعة والائتمان" التي يبني عليها النشاط التجاري الرقمي، كما يمكن وضع نصوص قانونية تنظم العملة الرقمية العادية أو حتى المشفرة بما يواكب التطور التكنولوجي والتقني الحاصل في أسرع وقت ممكن، وبدلاً من إتباع طريقة سن القوانين التقليدية والتي تحتاج إلى وقت طويل وجهد أكبر تكون معه العملة الرقمية قد خضت شوطاً زمنياً طويلاً قبل صدور القانون المنظم لها¹.

ثانياً: الضمانات القانونية على المستوى الدولي

تتميز العملة الرقمية بصفة عامة والمشفرة منها خاصة ببعدها الدولي وذلك باعتمادها على التكنولوجيا والتقنيات الرقمية الحديثة حيث يسهل التعامل بهذه العملات عبر الحدود عن طريق شبكة الإنترنت، ولذلك فإن التنظيم القانوني الوطني لهذه العملات لا يعد كافياً ما لم يعزز بتنظيمات وتعاون دولي عبر اتفاقيات دولية وثنائية توضح فيها مسؤوليات أفراد كل دولة ويمكن للتنسيق الدولي أن يحل المشكلات الخاصة بالعملة الرقمية ومن بين هذه الإشكالات نجد مشكلة النزاهة والشفافية، بالإضافة إلى مشكلة انتهاك الخصوصية، وجرائم غسل الأموال التي تحوم شبهتها دائماً حول العملات الرقمية المشفرة²، وهناك نماذج حية عن التأطير التشريعي للعملة الرقمية غير المشفرة والتي يمكن أن تكون مثلاً

¹ لافي محمد درادكة، مرجع سابق، ص 350-351.

² جلال الشوره، وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 109-122.

المستجدات القانونية للعملة الرقمية المشفرة

يقتدى به مثل نموذج لجنة بازل للرقابة المصرفية لمحافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر (B.C.B.S) ونموذج البنك المركزي للاتحاد الأوروبي في تجربة عملة اليورو الرقمي¹.

الخاتمة

من خلال تناولنا لدراسة موضوع العملة الرقمية المشفرة توصلنا في الاخير إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكننا أن نجملها فيما يلي:

النتائج

- ✓ لا يزال مفهوم العملة الرقمية المشفرة متباينا لدى الدول والمنظمات والهيئات الدولية حيث لا يوجد تعريف أو إطار قانوني مضبوط وموحد يجمعها.
- ✓ تعتبر العملة الرقمية المشفرة عملة يتم تداولها عبر شبكة الإنترنت وليس لها وجود مادي حيث يمكن الوصول إليها من أي مكان في العالم بفضل نظامها العابر للحدود كما أنها تعتمد على تقنيات تشفير عالية التطور تتم عبر تكنولوجيا البلوك تشين.
- ✓ العملة الرقمية المشفرة تتمتع بنظام خاص ذلك لعدم تبعيتها لأي سلطة مركزية وطنية أو دولية عكس العملة الرقمية الأخرى او العملة التقليدية التي تسيطر على إصدارها وتداولها البنوك المركزية للدول.
- ✓ افتقار العملة الرقمية المشفرة للبنية التحتية سواء من الناحية التكنولوجية أو التنظيمية القانونية من أجل دعم هذه العملة لدى العديد من الدول خاصة النامية منها بالإضافة الى المنظمات والهيئات الدولية.
- ✓ اختلفت العديد من الدول والهيئات الدولية في تصنيف العملة الرقمية المشفرة وذلك يعود إلى تباين مواقفها من التعامل معها ما بين من حظرها منهم ومن اكتفى بالتحذير منها ومن أجاز التعامل بها.

¹ محمد الشافعي، النقود الإلكترونية، ماهيتها مخاطرها وتنظيمها القانوني، مجلة الأمن والقانون أكاديمية شرطة دبي، الامارات العربية المتحدة، العدد 1، 2004 ص 19.

التوصيات

- ✓ ضرورة العمل على استحداث آليات خاصة فيما يتعلق بجانب الخصوصية ومن عمليات القرصنة التي تعتبر من أكبر المشكلات والعوائق التي تواجه هذه العملات.
- ✓ يجب على الدول عدم السماح بتداول العملات الرقمية المشفرة في ظل الوضع الحالي وذلك لخطورتها وتداعياتها الاقتصادية وصعوبة الرقابة عليها.
- ✓ العملات الرقمية المشفرة أصبحت واقع وآفاق مستقبلية لذا وجب دراستها بشكل جدي من قبل الدول والمؤسسات المالية الدولية خاصة مع التطورات الحاصلة في جميع المجالات خاصة في الجوانب الالكترونية والرقمية.
- ✓ ضرورة إنشاء وتشكيل لجنة دولية مختصة في الدراسة والتعمق في تكنولوجيا البلوك تشين التي تبنى عليها العملات الرقمية المشفرة وذلك من أجل الاستفادة من مميزاتها وتجنب مخاطرها.
- ✓ يجب تأطير العملات الرقمية المشفرة بترسانة قانونية تتناسب تطور هذه العملات والبيئة التي يتم تداولها فيها أين لا بد من الإحاطة والإلمام بجميع مخاطرها واعطاء ضمانات قانونية فعلية تحمي متعاملي العملات الرقمية المشفرة على المستويين الوطني والدولي.

قائمة المصادر والمراجع

• قائمة المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. أحمد السيد لبيب إبراهيم، الدفع بالنقود الإلكترونية الماهية والتنظيم القانوني دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2009.
2. أيسر عصام داوود سليمان، التنظيم القانوني للنقود الإلكترونية، دار الكتب القانونية للنشر والتوزيع، مصر، 2017.
3. جلال الشوره، وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
4. علي محمد الخوري، المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، الامارات العربية المتحدة، 2021.

ثانيا: الرسائل والمذكرات

عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي، التنظيم القانوني للعمليات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن (دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة ماجستير في القانون الخاص، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2018.

ثالثا: المقالات

1. خالد محمد حمدي صميذة محمد، تداول العملات المشفرة وخطره على الأمن المجتمعي، حولية كلية الدعوة الإسلامية، جامعة الأزهر، المجلد الثاني العدد 33، 2021.
2. عاصم عادل محمد العضايلة، العملات الرقمية الافتراضية، طريق لتمويل الارهاب، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، جامعة الزيتونة، المجلد 1، العدد 1، 2020.
3. عبد الله أحمد محمد عبد الله ربيعي، حقيقة البيبتكوين وحكم التعامل به (دراسة فقهية مقارنة) ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية بنين أسوان، جامعة الأزهر، العدد الثالث، 2022.
4. عبد الله بن سلمان بن عبد العزيز الباحث، النقود الافتراضية مفهومها وانواعها وأثرها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد 1، 2017.
5. عبد المالك توبي، منصف شرفي، أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية البيبتكوين نموذجا، مجلة الاقتصاد الصناعي، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة 1، المجلد 11، العدد 1، 2021.
6. لافي محمد درادكه، تحديات مواكبة التنظيم القانوني للتطور التكنولوجي للعمل المالي والمصرفية: البيبتكوين (العملة الرقمية) أنموذجا على الاستخدام الأمن بضمانات تكنولوجية في غياب الضمانات القانونية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ملحق خاص، العدد 3، الجزء الاول، مايو 2018.
7. محمد الشافعي، النقود الإلكترونية، ماهيتها مخاطرها وتنظيمها القانوني، مجلة الأمن والقانون أكاديمية شرطة دبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 1، 2004.
8. منصور علي منصور شطا، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات (الواقع وأفاق المستقبل)، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر، العدد السابع والثلاثون، الجزء الاول، يناير 2022.

9. نور الدين صويلحي، أثر تعدين البيتكوين Bitcoin، والعملات الافتراضية على استقرار النظام النقدي العالمي، مجلة أفاق علمية، المركز الجامعي تمنغاست، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، 2018.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. موقع الحرة تاريخ التصفح: 2023/07/07

<https://www.alhurra.com/business/2022/11/12/%D8%A5%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%B3-ftx-%D9%8A%D9%82%D8%B3%D9%85>

2. موقع روسيا اليوم تاريخ التصفح: 2023/07/07

<https://arabic.rt.com/business/1412180-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D8%B1-ftx-%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%81%D8%B1%D8%A9-blockfi-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A5%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%87%D8%A7-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A7/amp/>

3. موقع وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ التصفح: 2023/07/06

<https://www.aps.dz/ar/economie/136729-2022-12-26-13-00-31>

• قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Alice Ekman, China's Blockchain and Cryptocurrency Ambitions the first mover advantage, European Union Institute for Security Studies (EUISS), 2021.
2. Bank for International Settlements (B.I.S), Implication for Central Bank of the development of electronic Money, Basle, 1996.
3. European Central Bank, Virtual Currency Schemes a further analysis, February 2015.
4. European Central Bank, Virtual Currency Schemes, October, 2012.

5. European Parliament, Cryptocurrencies and blockchain, Legal context and Implications for Financial crime, Money Laundering and tax evasion, July 2018.
6. Financial Action Task Force (F.A.T.F), Virtual Currencies Key Definitions and Potential AML/CFT Risks, June 2014.
7. International Monetary Fund, Staff Discussion Note: Virtual Currencies and Beyond Initial Considerations, January 2016.
8. World Bank Group, Distributed Ledger Technologies (DTL) and blockchain, Fintech note 1, Washington DC, 2017.